الأمم المتحدة

A/68/212

الجمعية العامة

Distr.: General
29 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يسلط هذا التقرير الضوء على تزايد الوعي والاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية. وهو مقدم استجابة للطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٢٧/٦٧ بأن يقدم إليها تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويواصل التعاون فيما بين بلدان الجنوب نجاحه بفعل الأداء الاقتصادي غير المسبوق للجنوب، وتسارع وتيرة الربط الإلكتروني، وازدهار التجارة بين بلدان الجنوب. ويقتضي الحفاظ على زخم النهضة في الجنوب وتوجيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب نحو المهمة الملحة المتمثلة في التصدي للفقر دعما متعدد الأطراف أكثر اتساقا وذا طابع مؤسسي أكثر يعزز بوجه خاص القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا.

230813 220813 13-41028 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في عام ٢٠١٢، ساهمت البلدان النامية بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ وبحلول عام ٢٠٢٠، يتوقع أن تستأثر ثلاثة بلدان منها فقط، هي البرازيل والصين والهند، بنصيب من الناتج العالمي أعلى من نصيب ألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة[(١)]. وبحلول عام ٢٠٢٥، يرجح أن يضم الجنوب ٦٠٠ مليون أسرة معيشية بدخل يزيد على ٠٠٠ ٢٠ دولار وأن يبلغ إجمالي استهلاكه السنوي ٣٠ تريليون دولار. وشهدت جميع مناطق الجنوب نموا أثناء أشد ركود عرفه الشمال منذ الكساد الكبير. وهذا الإنجاز غير المسبوق والأفق المنقطع النظير، إلى جانب تسارع وتيرة الربط الإلكتروني عبر بلدان الجنوب، عوامل تشير إلى بلوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مستويات جديدة من حيث قوته وفعاليته.

٢ – وعلى مدى فترة الاستعراض، أحرز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدما على جميع الجبهات. فعلى المستويين السياسي والاستراتيجي، هناك تحالفات دولية جديدة تعمقت بهدف إعادة التوازن إلى معادلات القوة وإصلاح الهيكل الحالي للتعاون الدولي. وأعربت حكومات بلدان نامية عن عزمها على تحمل مسؤوليات جديدة لكفالة استدامة الرفاه والنمو في العالم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. وأوضحت في منتديات إقليمية وعالمية أن نهضة الجنوب لا يمكن أن تستديم إلا في إطار خطة أوسع نطاقا. وما زالت تلاحظ الحيوية الأقوى في التعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي والأقاليمي. بيد أن تحقيق إمكانات هذا التعاون وتأثيره على أقل البلدان نموا ما زال دون بلوغ المستوى الأمثل.

٣ – وفي منظومة الأمم المتحدة، تداولت الدول الأعضاء بشأن طائفة واسعة من المسائل السياساتية والمؤسسية والتنفيذية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعادت تأكيد مبادئه وأهدافه الأساسية على النحو المحدد في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(٢)] ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٢٢، المرفق). وبإعادة تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مكتب الأمم المتحدة

---

(١) *Human Development Report 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World* (United Nations publication, Sales No.12.III.B.1).

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس – ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أكدت الدول الأعضاء دورها التنسيقي على نطاق المنظومة. ولزيادة تحسين إدارة التعاون المتعدد الأطراف بين بلدان الجنوب، اقترحت مجموعة الـ ٧٧ أن يعاد تسمية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليصبح اسمها هو المفوضية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتنتظر الدول الأعضاء بلا شك، بإحاطتها علما بإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أن تقوم جميع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، بإدماج عملي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في صكوكها وأنشطتها الخاصة بها على صعيد السياسات والبرامج.

٤ - ويستند هذا التقرير، الذي يغطي عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣، إلى استعراض للوثائق والمعلومات ذات الصلة التي أتاحتها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها.

ثانيا - حالة التعاون بين بلدان الجنوب

ألف - الديناميات السياسية الجديدة

٥ - استقطب التعاون فيما بين بلدان الجنوب مزيدا من الاهتمام في السنوات الأخيرة بفعل تسارع وتيرة النمو في البلدان النامية واستمرار قدرتها على التحمل في مواجهة أزمة مالية واقتصادية عالمية. وبلغ الدعم السياسي لهذا التعاون أعلى مستوياته في ثلاثة عقود، وكذلك ما يتوفر بشأن فعاليته من معلومات. وقد اتسع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة كبيرة من حيث نطاقه ومضمونه.

٦ - وفي الأمم المتحدة، ما زالت مجموعة الـ ٧٧ والصين هي القوة الرئيسية فيما يتعلق بصياغة مواقف مشتركة في الجنوب في المؤتمرات والعمليات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تعنى بمجموعة المسائل الاجتماعية والاقتصادية المشمولة بخطة عمل بوينس آيرس. وإضافة إلى ذلك، أبرزت المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ضرورة تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية بإطار جديد يبين العلاقة بين السلام والأمن والتنمية. ولدى تحديد الأولويات الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، شددت الدول الأفريقية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعلى ضرورة القضاء على النظم التي تتيح تجنب الضرائب وغسيل الأموال التي استنزفت في اقتصاداتها موارد بمقدار ١٠ مرات ما تلقته من المساعدات الإنمائية الرسمية. وإن استمرار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذه المسائل سوف يضيف للشؤون الدولية أبعادا سياساتية جديدة ويعيد توجيه الجهود التنفيذية المشتركة التي تبذلها البلدان النامية للنهوض بالتنمية المستدامة.

٧ - وكان التعبير الأجلى عن هذا الالتزام حتى الآن في آذار/مارس ٢٠١٣ حينما تقرر في مؤتمر القمة الخامس للبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس) إنشاء مصرف التنمية لبلدان مجموعة بريكس وترتيب احتياطي للطوارئ للمجموعة، ومجلس للأعمال التجارية للمجموعة لتلبية احتياجات الجنوب من حيث المال والهياكل الأساسية والطاقة والاتصالات. كما كانت التدابير الرامية إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة المؤسسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في صدارة المسائل التي تم النظر فيها خلال المداولات التي دارت في اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عام ٢٠١٢. وتبعا لذلك اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى مقررا دعت فيه الأمين العام إلى تقديم مقترحات ملموسة عن سبل تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعاد تسميته حديثا.

٨ - وتتسم العلاقة بين البلدان المتقدمة صناعيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتعقيد في وقت تشهد فيه هذه البلدان تراجعا ماليا واقتصاديا كبيرا. فقد ساهمت تدابيرها التقشفية، وتخفيضها لتدفقات التمويل الإنمائي، وتخفيضها لقيمة العملات وفرضها حواجز جديدة على التجارة في إبطاء وتيرة نمو جميع الاقتصادات الناشئة. غير أن التعاون الثلاثي استمر وما زال له دور قيم متعدد الأوجه، لا سيما في دعم مراكز وشبكات المعرفة. وحدا ظهور عدد من البلدان النامية كجهات مقدمة للمساعدة الإنمائية بالبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تدرس وتبحث مفاهيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعاريفه وأطره السياساتية ومعايير تقييمه، بغية صياغة نموذج موحد لفعالية المعونة بالنسبة لكل من الجهات الشمالية والجنوبية المقدمة للمساعدة الإنمائية. وسلمت الجهات الرئيسية المقدمة للمساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب بالحاجة إلى أن تعزز فيما بينها الشفافية والفعالية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب مؤكدة في الوقت نفسه أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو شراكة تستند على التضامن والمساواة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة. وهذه المبادئ تختلف عن المبادئ الواردة في خطة فعالية المعونة وعن المعايير والقواعد التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية بشأن تقديم المعونة من الشمال إلى الجنوب وتقييم هذه المعونة. وهذا الاختلاف بحث خلال مؤتمر مقدمي خدمات التعاون الإنمائي الجنوبيين الذي عقدته في نيودلهي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وحكومة الهند بمشاركة مندوبين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٩ - وأشار المندوبون المشاركون في المؤتمر إلى أن سبب القيام بهذا التمييز ورفض البارامترات المشتركة هو نقص الثقة في العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وتوقع أن

تتحول أي معايير متفق عليها إلى سجل غير منصف لقياس الأداء. غير أنهم قالوا أن من الضروري المبادرة إلى مناقشة بعض المسائل التي أثيرت. وأكد المندوبون على ضرورة تحسين البيانات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الترتيبات المتعلقة بتقييمات كل بلد ومنطقة فضلا عن الحاجة إلى مؤسسة جامعة جديدة لتوطيد تنسيق الاستراتيجيات والسياسات والعمليات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء – الإنجازات والقضايا الاقتصادية

١٠ – يعد الاقتصاد أكثر مجالات الإنجاز حيوية. ففي فترة ساد فيها الركود وتباطأ فيها النمو في البلدان الصناعية، استمرت اقتصادات البلدان النامية في النمو وإن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. ورغم التباطؤ الاقتصادي، نمت التجارة بين بلدان الجنوب لتصل إلى مستويات غير مسبوقة. وبلغت التجارة بين بلدان الجنوب في السلع والمنتجات المصنوعة أعلى مستوى تاريخي لها وهي الآن تتجاوز حجم الصادرات منها إلى الشمال. فقد اتجه نحو ٥٦ في المائة من الصادرات من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى في عام ٢٠١١[٣]. وحتى باستثناء الصين، فإن التجارة فيما بين بلدان الجنوب ظلت تنمو في المتوسط بمعدل ١٧,٥ في المائة سنويا على مدى العقد الماضي، إذ تزيد التجارة في السلع المصنوعة بسرعة زيادة التجارة في السلع الأساسية. وزاد نصيب المنتجات المصنوعة الأكثر تصديرا من البلدان النامية، ومنها المعدات الحاسوبية، وقطع معدات الاتصالات، والصمامات، والأنابيب، والصمامات الثنائية، والترانزستورات، وقطع ولوازم المعدات المكتبية، على ٦٠ في المائة من الإجمالي العالمي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١[٤]. ومثلت تلك النسبة كسبا يزيد على ٣٠ نقطة مئوية قياسا إلى عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وحدثت أسرع زيادة في نصيب البلدان النامية من الصادرات في بناء السفن. ففي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، زادت نسبة السفن وغيرها من المراكب العائمة، بما فيها السفن السياحية وسفن الشحن، والصنادل وسائر المراكب، التي تم بناؤها في بلدان ذات اقتصادات نامية لتصل إلى ٦٤,٧ في المائة من الإجمالي العالمي، أي بزيادة ٣٧,٤ نقطة مئوية قياسا إلى عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وكان أهم المصدرين الصافين هم الصين وجمهورية كوريا والهند. وكانت جهات

(٣) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *South-South Trade Monitor*, No. 2 (July 2013).

(٤) *World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development* (United Nations publication, Sales No. E.13.II.D.5).

المقصد الرئيسية هي الصين وسنغافورة وهونغ كونغ، الصين، فضلا عن بلدان ذات سجلات مفتوحة، مثل ليبريا وجزر مارشال وبنما.

١١ - ويعد قطاع المال مجالا آخر في إطار التعاون بين بلدان الجنوب تتجلى فيه حيوية كبيرة. فالبلدان النامية باتت الآن توفر ٣٣ في المائة من الاستثمارات العالمية ويتوقع البنك الدولي أن تستأثر بأكثر من نصف إجمالي رأس المال بحلول عام ٢٠٣٠[٥]. وشهد الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم إجمالا في عام ٢٠١٢ تراجعا بنسبة ١٨ في المائة، في حين تزايدت التدفقات إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٢٠ في المائة لتصل إلى مستوى قياسي هو ٢٦ بليون دولار. وظلت البلدان النامية غير الساحلية صامدة وتلقت دولتان غنيتان بالموارد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية تمويلا كبيرا. كما اختلفت تدفقات الاستثمارات في اتجاه أفريقيا وأمريكا الجنوبية عن الاتجاه العالمي، في حين سايرته التدفقات في اتجاه آسيا. وهيمنت التدفقات الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب بالبلدان النامية غير الساحلية، وزادت حصة مشاريع الاستثمار في مجالات جديدة من الاقتصادات النامية إذ ارتفعت من ٤١ في المائة من إجمالي المشاريع في عام ٢٠١١ إلى ٦٦ في المائة في عام ٢٠١٢. غير أن كل هذه الزيادات في التمويل كانت تخص المناجم وآبار النفط والهياكل الأساسية اللازمة لتصدير المعادن المستخرجة؛ ولم تكسر الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب النمط الراسخ بين الشمال والجنوب.

١٢ - وربما تكون أهم مبادرة اقتصادية تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة قيد الاستعراض مبادرة نشأت عن الحوار الأفريقي الرامي إلى تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشملت أعضاء برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني ووسائط الإعلام والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص، قاموا بعد مجموعة من الاجتماعات التحضيرية للمشاورة المواضيعية العالمية بشأن الحوكمة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بإصدار بيان في برلمان البلدان الأفريقية في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، أشاروا فيه إلى أن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ تتيح فرصة لتشكيل رؤية للتنمية تكون متكاملة وتندرج في سياق الاقتصاد السياسي وتستجيب لضرورات التحول على الصعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي التي تواجه البلدان والمناطق. وتأكيدا على أنه لا مغالاة في تأكيد أهمية هيكل إنمائي عالمي موات، تضمن البيان دعوة إلى إصلاح ترتيبات ومؤسسات الإدارة العالمية التي تدعم بيئة التحول الاقتصادي والحكم الديمقراطي في أفريقيا، أو إلى إنشاء هذه الترتيبات والمؤسسات.

(٥) World Bank, *Global Development Horizons: Capital for the Future: Saving and Investment in an Interdependent World*, (Washington, D.C., 2013).

وسيقتضي مثل هذا التدبير أن تكون التنمية مستجيبة لاحتياجات الناس وأن تستخدم الموارد العامة من أجل الصالح العام. ولتلك الغاية، ينبغي أن يوفر الهيكل الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ في جملة أمور نظاما ماليا عالميا مستقرا ومستداما وقادرا على التحمل يفضي إلى استثمارات منتجة وإلى نقل الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، بدلا من العكس. وحتى يستجيب مثل هذا النظام لاحتياجات التنمية في أفريقيا يجب أن يتصدى للملاذات الضريبية والولايات القضائية الموفِّرة للسرية التي تسهل تجنب الضرائب وهروب رؤوس الأموال وتؤثر في آليات التسعير التي تحرم أفريقيا من الاستفادة من سلاسل القيمة. وأكد البيان ضرورة أن يضع إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥ على عاتق الدول التزامات أكيدة بتبادل المعلومات عن من لهم حق الانتفاع من الحسابات المصرفية والأصول المالية بغية تجنب السرية في العمليات المصرفية والمالية التي لها تأثير مدمر على نزاهة المؤسسات بتسهيلها للفساد وتقويضها للأخلاق في المجال الضريبي. وكان للبيان صدى كبير إذ أكد عدد من الدراسات مدى خطورة استنزاف الموارد من البلدان النامية. فوفقا لتقديرات، خسرت البلدان النامية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ تحويلات غير مشروعة من اقتصاداتها تناهز قيمتها ٩,١ تريليونات من الدولارات[٦]. ويقدر أن أكثر من ربع ثروة الأسر المعيشية في أمريكا اللاتينية وحوالي ثلث الثروة في الشرق الأوسط وأفريقيا توجد في حسابات مصرفية خارجية[٧].

جيم – المسائل والتفاعلات الاجتماعية

١٣ – يطبع التغير الديمغرافي الهائل السياق الاجتماعي للتعاون بين بلدن الجنوب في مجمله. فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم من ٧ بلايين نسمة حاليا إلى ١٠,١ بلايين نسمة بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، وسيحدث كل النمو تقريبا في ٥٨ بلدا ”ذا خصوبة عالية“، منها بلدان كبيرة مثل باكستان والفلبين ونيجيريا وكذلك جميع أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي هي أصغر حجما. وسيزيد عدد سكان هذه البلدان، الذين يضمون إلى جانب سكان باقي جنوب آسيا أفقر الفئات في العالم، أكثر من ثلاث مرات بحلول عام ٢١٠٠، إذ سيرتفع من ١,٢ بليون نسمة إلى ٤,٢ بلايين نسمة. وفي غضون ذلك الوقت، سيكون عدد سكان البرازيل وتايلند وجمهورية إيران الإسلامية والصين وفييت نام التي تمثل الآن الجزء الأكبر من السكان في مجموعة البلدان ”ذات الخصوبة

(٦) Dev Kar and Sarah Freitas, “Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2001-2010”, Global Financial Integrity (December 2012).

(٧) Boston Consulting Group, “Global Wealth 2011: Shaping a New Tomorrow: How to Capitalize on the Momentum of Change” (Boston, May 2011).

المنخفضة'' قد وصل ذروته، وسيحدث الشيء نفسه في إندونيسيا وبنغلاديش ومصر والمكسيك والهند، وهي أكبر البلدان في الفئة ''المتوسطة الخصوبة'' من حيث عدد السكان.

١٤ - ونتيجة لهذه الاتجاهات، بدأ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يواجه زيادة هائلة في أعداد الشباب في أفريقيا، فيما يواجه معظم بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية ارتفاعا كبيرا في نسبة المسنين في سكانها. ومن المتوقع أن تعيد هذه الاتجاهات الديمغرافية، إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي المختلفة المتوقعة للشمال والجنوب، هيكلة الاقتصاد العالمي بصورة كاملة وأن تطرح مجموعة جديدة من التحديات أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسعيا إلى الاستفادة من النمو الديمغرافي، أطلِقت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ مبادرة تشغيل الشباب المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية لدعم البلدان الأفريقية في التعامل مع معدلات بطالة الشباب المتزايدة، وهو أمر ضروري من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتوقع البنك الدولي في تقريره لعام ٢٠١٢ عن آفاق التنمية العالمية مستوى جديدا من التكامل في تدفقات وأرصدة الاستثمار لما أسماه ''الحقبة الثالثة من العولمة المالية''. وتنبأ مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بالحاجة إلى تغيير النمط الحالي لتدفقات الاستثمار بين منطقتيهما وبدآ العمل معا على مستوى الإدارة العليا لتحقيق ذلك الهدف.

١٥ - ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا هاما أيضا في معالجة التحديات المتعلقة بالسياحة، التي هي الآن أساس أكبر صناعة في العالم. ففي عام ٢٠١٢، وصل عدد الوافدين الدوليين رقما قياسيا بلغ ١,٠٣٥ بليون سائح، منهم ٥٣٩,٨ مليون سائح زاروا أوروبا، و ٢٣٦,٤ مليون سائح قصدوا منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ١٧١,٥ مليون سائح سافروا إلى الأمريكتين، و ٣١,٧ مليون سائح اتجهوا إلى الشرق الأوسط، و ٣٠,٨ مليون سائح ذهبوا إلى أفريقيا، و ٢٥ مليون سائح زاروا مناطق أخرى. والأسواق الناشئة هي الأسرع نموا من حيث إيفاد السياح واستقبالهم على السواء، وأصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب يزداد أهمية في بناء وتحسين الهياكل الأساسية للسياحة وخدماتها. ويشمل هذا التعاون، في أبسط تجل له، تبادل المعلومات والبيانات، ولا سيما لتحقيق الاتساق والتنسيق والمساعدة على تقديم عروض إلى وكلاء الأسفار خارج المنطقة. ويشمل على مستوى أكثر تقدما أنظمة مشتركة للتسويق والمبيعات وعمليات الحجز. وعرف التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال استحداث خطوط جوية وسلاسل أماكن ضيافة إقليمية تقدما بطيئا في تحقيق زخم في معظم أجزاء الجنوب.

١٦ - والهجرة عامل اجتماعي كبير آخر يحظى بانتباه متزايد من راسمي السياسات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب ومن الممارسين في هذا المجال. فهناك أكثر من ٢١٥ مليون مهاجر دولي وأزيد من ٧٠٠ مليون مهاجر داخلي في العالم اليوم. ويولى اهتمام دولي متزايد لمعاملتهم ومركزهم، وتم ذلك مؤخرا في المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الديناميات السكانية المعقودة في داكا في آذار/مارس ٢٠١٣. وركز جانب من المحادثات على تسخير جماعات الشتات لتحقيق التنمية من خلال استخدام مهاراتهم التقنية لإفادة بلدانهم الأصلية وتوجيه التحويلات المالية إلى تمويل التنمية. وبلغت تدفقات التحويلات المالية المسجلة رسميا الموجهة إلى البلدان النامية وفقا للتقديرات ٤٠١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو ما مثل زيادة بنسبة ٥,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١[٨]. ويتوقع أن تنمو تدفقات التحويلات المالية بمعدل سنوي متوسطه ٨,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، بحيث تصل إلى حوالي ٥١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وهذه التدفقات هي الآن أكبر من أي شكل آخر من أشكال التمويل الأجنبي للبلدان النامية.

١٧ - والتجارة في المنتجات الثقافية وتعبئة الثقافة المشتركة لدعم التنمية المستدامة مجالان من التعاون فيما بين بلدان الجنوب قابلان لأن يكونا مثمرين، غير أنهما لم يحظيا باهتمام كبير من راسمي السياسات. وتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية في الحكم الديمقراطي مجالات لتعاون كبير فيما بين بلدان الجنوب، يتم أساسا من خلال المجتمع المدني. وقيَّم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني في أفريقيا في دراسة استقصائية أجريت مؤخرا التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب بين القوى الناشئة وأفريقيا. وأعربوا عن شواغل من أن التعاون غير المشروط فيما بين بلدان الجنوب قد يعزز قوة النخب السياسية التي لا حسيب لها على حساب الإصلاحات الديمقراطية الضرورية في القارة، لكنهم رحبوا بمساهمة القوى الناشئة السريعة والفعالة من حيث التكلفة في مجالات الهياكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا، والاتصالات، وإتاحة فرص الحصول على المنح الدراسية[٩].

دال - البيئة وتغير المناخ

١٨ - شكلت الأزمات البيئية العالمية، ولا سيما فترات الجفاف المطولة والظواهر الجوية المتزايدة الشدة المرتبطة بالاحترار العالمي، شاغلا متزايدا للبلدان النامية. ففي الفترة قيد

(٨) World Bank, “Migration and Development Brief 20” (April 2013).

(٩) Sarah Vaes and Huib Huyse, *New Voices on South-South Cooperation between Emerging Powers and Africa: African Civil Society Perspectives*, HIVA Research Institute for Work and Society (Leuven, Belgium, 2013).

الاستعراض، كانت هناك عمليات تشاور وتعاون إقليمية وأقاليمية مكثفة تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي ربما كان أهم مناسبة منفردة تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عرفتها الآونة الأخيرة. وكانت الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، ثمرة مناقشات ومفاوضات مكثفة داخل مناطق الجنوب وبينها. ووضعت الوثيقة وصفا شاملا للمسار المستقبلي للعمل المتعدد الأطراف وحددت القضاء على الفقر بوصفه الشرط الذي لا غنى عنه للتنمية المستدامة وأكبر تحد يواجَه. وكررت الدول في الوثيقة التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والاحترام الكامل للقانون الدولي، وأهمية الحرية والسلام والأمن، وتعهدت باحترام جميع حقوق الإنسان والالتزام العام بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية. وأثناء المؤتمر، دعت الدول إلى وضع إطار مؤسسي جديد تماما للتنمية المستدامة يستجيب استجابة متسقة وفعالة للتحديات الحالية والمستقبلية، ويجمع ما بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية بطريقة متوازنة، ويكون شاملا وشفافا وفعالا. وقررت إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى واقترحت ولاية تشمل مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة باستعراض السياسات وربما تمكن من تطوره ليصبح مجلس أمن للتنمية المستدامة. وطلب المشاركون في المؤتمر إلى الجمعية العامة أن تشرع في عملية من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المحددة بإيجاز يتم أخذها في الاعتبار في الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ التي يجري أيضا العمل على صياغتها.

هاء – أقل البلدان نموا

١٩ – ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب واحدا من الجوانب الإيجابية القليلة في الحياة الاقتصادية لأقل البلدان نموا، البالغ عددها ٤٨ بلدا، في فترة تتكرر فيها الأزمات المتعلقة بالغذاء والوقود والمال. وتواصل تزايد التحويلات المالية من العمال المغتربين، الذين يعيش ٨٠ في المائة منهم في بلدان نامية أخرى، خلال فترة ركود اقتصادي عام. وأظهر معظم الأرقام القياسية الأخرى أن البلدان المنتمية إلى هذه المجموعة تشهد ركودا. وكما لاحظ المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١١ عند اعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[١٠]، يؤكد تقييم قائم على الأدلة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

٢٠١٠ أن اتباع نهج أكثر استراتيجية وشمولية واستدامة مبني على التزامات طموحة ومركزة وواقعية أمر لازم لتحقيق التغيير البنيوي في أقل البلدان نموا.

٢٠ - وأقل البلدان نموا هي من البلدان الأكثر قابلية للتأثر بتغير المناخ، وثمة جهد متضافر كجزء من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لتحسين تخطيطها الوطني للتكيف ووضع برامج عمل محددة لكل بلد. ويضطلع فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بدور استشاري، وتشتمل بوابة أقل البلدان نموا على وصلات تحيل إلى معلومات وتحليلات ذات صلة بالموضوع ويدعم صندوق أقل البلدان نموا الإجراءات العملية. وعُقِد عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية خلال الفترة قيد الاستعراض، وكان آخرها معرض نظم في بون، ألمانيا، في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣ بشأن عملية خطة التكيف الوطنية. وهناك مشكل كبير آخر بدأ التركيز عليه هو نزوح الأدمغة من أقل البلدان نموا، في الغالب نحو البلدان المتقدمة النمو التي يقيم فيها الآن حوالي ثلثي المهاجرين من أقل البدان نموا، فيما يعيش معظم الثلث المتبقي في بلدان نامية مصدرة للبترول. ويجري وضع خطط لإشراك ذلك الشتات في تسريع عجلة التنمية في أقل البلدان نموا. ومن التطورات الإيجابية في التعاون بين بلدان الجنوب المرتبط بأقل البلدان نموا النجاح في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الحصول من منظمة التجارة العالمية على تمديد لمدة ثماني سنوات للحصول على الأدوية العامة لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكان من المقرر أن تنتهي فترة التمديد الأصلي الممنوح بموجب اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في عام ٢٠١٦. ومنح مجلس الاتفاق التابع لمنظمة التجارة العالمية التمديد استجابة لنداء وجهته إليه هايتي بالنيابة عن أقل البلدان نموا.

٢١ - وتلقت أقل البلدان نموا مستوى قياسيا من الاستثمارات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ولكن يتبين أن الإحصاءات، عند إمعان النظر فيها، تعكس تدفقات نحو عدد قليل من البلدان المصدرة للمعادن؛ في حين شهد ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا انخفاضا في الاستثمار المباشر الأجنبي. غير أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بين أقل البلدان نموا والاقتصادات الناشئة يشهد تطورا. إذ استثمرت شركة أدوية هندية في صناعة الأدوية في أوغندا، فيما تقدم البرازيل دعما خاصا بالبحث والتعليم إلى العديد من البلدان الأفريقية في مجالي العلم والتكنولوجيا. وفي عام ٢٠١١، أعلنت البرازيل عن خطط لاستثمار أكثر من بليوني دولار لتمويل ٠٠٠ ٧٥ تلميذ أفريقي لدراسة العلم والتكنولوجيا في ذلك البلد. وتستجيب هذه الجهود لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[١٠] الذي يركز على العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها وسائل فعالة لتنمية القدرات الوطنية. كما أن هناك إمكانات هائلة لتحقيق التنمية المستدامة تدعمها

الدرايـة العلميـة والتكنولوجيـة. وسـيتطلب تـسخير هـذه الإمكانـات إطـارا لتعزيـز التعـاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية تبادل الخبرات في وضع السياسات وتعزيز قدرات القطاعين العام والخاص في الجنوب لاستخدام التكنولوجيا على نحو مثمر. ومن المهم أيضا تيسير نقل التكنولوجيا في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصحة وتغير المناخ والطاقة المتجددة.

ثالثا – الدينامية الجديدة في التعاون الإقليمي والأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب

٢٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل التكامل والتعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي يكتسبان زخما كبيرا. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١ ارتفع الحجم الإجمالي للتجارة (الصادرات والواردات) بين البلدان الأفريقية وبلدان مجموعة بريك (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين) من ٢٢,٩ إلى ٢٦٧,٩ بليون دولار. وفي الفترة نفسها، ارتفع الحجم الإجمالي للتجارة بين البلدان الأفريقية وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ١٨٩,٤ إلى ٦١٥,٢ بليون دولار وبلغ الحجم الإجمالي للتجارة بين أفريقيا ومجموعة بريك ٤٣,٦ في المائة من الحجم الإجمالي للتجارة بين أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[(١١)].

٢٣ – وكانت التدفقات التجارية فيما بين الصين وأفريقيا المحرك الرئيسي لتوسيع العلاقات التجارية بين أفريقيا ومجموعة بريك. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١، زاد حجم التجارة بين الصين وأفريقيا من ١٠,٨ إلى ١٦٦,٢ بليون دولار وزاد نصيب الصين من حجم التجارة بين أفريقيا ومجموعة بريك من ٤٧ إلى ٦٢ في المائة. وفي الفترة نفسها، ارتفع الحجم الإجمالي للتجارة بين الهند وأفريقيا من ٥,٣ بلايين دولار إلى ٦٣,١ بليون دولار وارتفع نصيب الهند من حجم التجارة بين أفريقيا ومجموعة بريك ارتفاعا طفيفا من ٢٢,٩ إلى ٢٣,٦ في المائة.

٢٤ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، شارك قادة حكومات وشركات في جميع مناطق الجنوب في كثير من الاجتماعات الأقاليمية وأجروا العديد من الزيارات الرامية إلى توسيع الاتصالات واستكشاف الفرص. وبرزت الصين والهند كشريكين استراتيجيين لأفريقيا وواصلا عقد اجتماعات دورية لمناقشة الأولويات والإمكانيات ولعقد صفقات في مجالات التجارة والاستثمار والتصنيع والبناء. ومن الصفقات الهامة التي أبرمت مؤخرا اتفاق قيمته ٨ بلايين دولار أحرزته الصين لتطوير البنية التحتية للنقل في سيراليون وإعلان أن الهند

(١١) North-South Institute, “South-South Trade, Investment and Aid Flows”, Policy Brief (July 2013).

ستنشئ ١٠٠ مؤسسة لبناء القدرات في البلدان الأفريقية. وأصبحت الاجتماعات الدورية لجميع أعضاء المجموعات الإقليمية جزءا من جدول الأعمال الدولي وجمعت بين دول من أمريكا اللاتينية، والدول الأفريقية، والدول العربية، ودول شرق آسيا.

٢٥ - وأقامت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صلات رسمية مع الصين والهند، التي زار قادتهما، في مناسبات عدة، بلدان نامية يمكن أن تصبح شركاء اقتصاديين في مناطق أخرى. وهناك تجمعان أقاليميان بارزان هما مجموعة البلدان المؤلفة من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ومجموعة البلدان المؤلفة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس). وكانت مبادرة التنمية الثلاثية الأطراف، التي أطلقتها المجموعة الأولى، محركا رئيسيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في التبادلات التقنية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدان النامية في شتى المناطق. ودخلت البلدان الثلاثة في شراكات مع العديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لإدارة المعونة التي تقدمها هذه البلدان. وقررت مجموعة بريكس، خلال مؤتمر القمة الذي عقدته في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٣، إنشاء مصرف تنمية وإيجاد ترتيب احتياطي للطوارئ بقيمة ١٠٠ بليون دولار للتصدي لأي أزمة مالية محتملة في الاقتصادات الناشئة.

٢٦ - ويحتفل الاتحاد الأفريقي، الهيكل الأكثر تقدما وشمولا في العالم من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بذكراه السنوية الخمسين في عام ٢٠١٣. بينما أعربت وفود الاتحاد عن تقديرها لروح ومثل الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية، وفرت جامعة البلدان الأفريقية (الآن جامعة البلدان الأطلسية) فرصاً لتعزيز الابتكار والعلم وتنظيم المشاريع والبحث والتنمية الاجتماعية والتصنيع في مراكز الامتياز التابعة لها. وتشير القرارات، التي اتخذها المشاركون في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، إلى نطاق الجهود التي لا تزال تدفع بالقارة نحو المستقبل المتوخى. وهي تشمل إنشاء منظمة الملكية الفكرية للبلدان الأفريقية ولجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، وإعادة تركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم خطة الاتحاد الأفريقي للتحول، وإنشاء المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي ستستضيفه غينيا الاستوائية، وتشكيل محكمة دستورية دولية، وإدماج الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة في بنية الاتحاد الأفريقي وعملياته واتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والحد من اعتلالهم في أفريقيا.

٢٧ - وعلى الرغم من نطاق هذه الجهود، لا تزال العقبات تحول دون تحقيق التنمية الأفريقية. ففي عام ٢٠١٠، أفادت دراسة أن القارة ليس لديها سوى ٢٠٤ كيلومترات من

الطرق في كل ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع (ربعها فقط معبد) وأن شبكات السكة الحديدية صغيرة في معظم البلدان ومنعدمة في ١٣ بلدا. وأشارت أيضا إلى أن انخفاض القدرة والكفاءة التشغيلية يعيق معظم الموانئ الأفريقية، وإلى أن خُمس سكان أفريقيا فقط يحصلون على الكهرباء (مقارنة بنصف السكان في جنوب آسيا وأكثر من أربعة أخماسهم في أمريكا اللاتينية). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اعتمد الاتحاد الأفريقي، على هذا الأساس، خطة لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وإنشاء منطقة للتجارة الحرة في القارة. وحُددت الأنشطة في سبع مجموعات رئيسية ذات أولوية، تشمل السياسة التجارية، وتيسير التجارة، وتحسين القدرة الإنتاجية، وتحسين البنية التحتية المتصلة بالتجارة، وزيادة التمويل التجاري وإتاحة الوصول إليه، وتحسين المعلومات التجارية، ودمج أسواق عوامل الإنتاج. والهدف هو زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢.

٢٨ - والعمل على هذه الخطة قيد التنفيذ بالفعل في كينيا ورواندا وأوغندا، التي اتفقت على إزالة جميع الحواجز غير الجمركية وفرض ضريبة واحدة في نقطة الدخول إلى إقليمها الجمركي المشترك. ومن المتوقع أن يقلل هذا من عدد الأيام اللازمة لنقل البضائع من ميناء مومباسا في كينيا إلى مالابا في أوغندا من ١٨ يوما إلى ٥ أيام. وعلاوة على ذلك، اتفقت تلك البلدان على بناء خطي أنابيب لجلب النفط من جنوب السودان؛ وستبني أوغندا أيضا مصفاة جديدة. وسيجري مد شبكة سكك حديدية، تم تحديدها، في شرق أفريقيا إلى دولة رواندا غير الساحلية.

٢٩ - ويدعم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا تحسين البنية التحتية المتصلة بالتجارة من خلال توفير إطار عمل استراتيجي لتنسيق وتطوير مختلف مبادرات البنية التحتية الإقليمية والقارية في مجالات الطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وموارد المياه العابرة للحدود. وسيدعم البرنامج، بتمويل إجمالي قدره ١١ مليون دولار تقريبا، حتى عام ٢٠٣٠، وضع سياسات ستشكل أساسا للترتيبات المؤسسية، والأطر القانونية، وآليات التمويل من أجل تنفيذ برامج البنية التحتية بالقارة ورصدها. وسيواصل مرفق الدعم القانوني الأفريقي، في سبيل مساعدة البلدان الأفريقية على التفاوض بشأن الصفقات التجارية المعقدة، تقديم الدعم للبلدان الأفريقية من خلال إعطائها منحاً للحصول على المشورة القانونية. وقد نمت هذه المبادرة الآن لتضم ٤٨ بلدا وست منظمات دولية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٢، تشكل تحالف المحيط الهادئ في أمريكا اللاتينية، وهو منظمة جديدة دون إقليمية تضم بيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك. ويهدف أعضاء التحالف، الذي يناهز مجموع إجمالي ناتجهم المحلي ٢ تريليون دولار، إلى زيادة حجم التجارة وتدفقات

الاستثمارات المتبادلة بينهم بسرعة عن طريق إزالة الحواجز التي تعوق قطاع الأعمال. وفي الوقت الحالي، تشكل التجارة داخل المنطقة ٢٧ في المائة فقط من الحجم الإجمالي للتجارة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، مقابل ٥٢ في المائة بآسيا. وقد حازت المبادرة على اهتمام كبير من الشركات، استنادا إلى إقبال حوالي ٦٠٠ من المديرين التنفيذيين بالشركات على المحفل الاقتصادي العالمي المعني بأمريكا اللاتينية، الذي انعقد بليما في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وإقبال عدد أقل ولكنه يظل مبهراً على مؤتمر قمة التحالف الذي انعقد في كالي، كولومبيا، في أيار/مايو ٢٠١٣. وجاء قرار إنشاء منظمة جديدة دون إقليمية تناصر بقوة قطاع الأعمال استجابة للاتجاه السياسي لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تضم ٣٣ بلداً عضواً. وهي مبادرة قدمها رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، هوغو شافيز. وتأسست الجماعة في عام ٢٠١١ وتتولى رئاسة الجماعة في الوقت الحالي مجموعة ثلاثية تضم شيلي، وكوبا باعتبارها الرئيسة المؤقتة، وكوستاريكا. وتمثل هايتي الجماعة الكاريبية في هذا المكتب.

٣١ - ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تضم ١٠ أعضاء، تمثل أطول قصة نجاح في التعاون بين بلدان الجنوب في جميع المناطق، فقد كانت عاملا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في كثير من دول شرق آسيا وجنوبها. فعقب الأزمة المالية الآسيوية، التي حدثت عام ١٩٩٧، أفضت مبادرة قدمتها الرابطة إلى انضمام الصين واليابان وجمهورية كوريا إلى آلية التعاون المالي المعروفة باسم مبادرة شيانغ ماي. وبما أن المبادرة أصبحت الآن متعددة الأطراف، فإنها قادرة على إقراض البلدان التي لديها اتفاقات تبادل عملات ثنائية مع المشاركين الرئيسين. وتجري المناقشات لتعزيز المبادرة من خلال تدابير احترازية من شأنها رصد الأداء الاقتصادي للبلدان وتأسيس نظام للإنذار المبكر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المشاركون في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في بالي، مقترحاً بعيد الأثر بتأسيس شراكة اقتصادية إقليمية شاملة توفق بين مقترحين أقدمين هما اتفاق التجارة الحرة لشرق آسيا المبرم بين الرابطة والصين واليابان وجمهورية كوريا أو ما يسمى ''الرابطة + ٣''، والشراكة الاقتصادية الشاملة من أجل شرق آسيا، التي ستضيف أستراليا ونيوزيلندا والهند. وبدأت المحادثات بشأن المبادرة في أوائل عام ٢٠١٣ ومن المقرر أن تختتم في نهاية عام ٢٠١٥.

٣٢ - وشهدت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إحياء للآمال عام ٢٠١٢. فلأول مرة في التاريخ، تكون لكل بلد في المنطقة حكومة جاءت إلى سدة السلطة عن طريق الانتقال السلمي والديمقراطي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، عقدت أمانة الرابطة اجتماعا لمديري مراكزها

الإقليمية الأحد عشر، الذين توصلوا إلى قائمة حصرية من التوصيات التي ستدرج في دراسة شاملة عن تعزيز آليات الرابطة.

٣٣ - ويمثل منتدى جزر المحيط الهادئ قصة نجاح ملحوظة قليلا في التعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد دون الإقليمي. فهو يجمع البلدان النامية الصغيرة المتناثرة على نطاق واسع بالمنطقة مع أستراليا ونيوزيلندا. وتركز المبادرات، تحت رعايته، على تحويل تركيز السياسة الأمنية من الدولة إلى رفاه الفرد، وتوجيه أكثر منطقة تعتمد على البترول في العالم نحو استخدام مصادر محلية للطاقة المتجددة، وتمكين المرأة، وبناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ، وتعزيز التنمية في إطار الحياد الكربوني. وكانت هناك نجاحات نموذجية، بما في ذلك جزيرة توفالو الصغيرة التي تعتمد بالكامل الآن على الطاقة الشمسية وتعتمد على طاقة تكميلية في الأيام الملبدة بالغيوم من مولدات تستخدم قشور جوز الهند كوقود. ويدعم هذه المبادرات منتدى تبادل الحلول لمنطقة المحيط الهادئ، وهو عبارة عن جماعة من الأخصائيين والفنيين بمجال التنمية يعملون عن طريق البريد الإلكتروني منذ عام ٢٠٠٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقدت الجماعة أول منتدى سنوي لها.

رابعا - الدعم العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - زخم جديد للتعاون الثلاثي

٣٤ - واصلت الجهات المانحة التقليدية تقديم الدعم إلى المبادرات التي تشمل واحدا أو أكثر من مقدمي المساعدات الجنوبيين وعددا من أقل البلدان نموا في مجالات من قبيل التنمية المستدامة والحوكمة الاقتصادية وتنمية القدرات من خلال ترتيبات مبتكرة للشراكة الثلاثية. وقد حظيت منطقة أمريكا اللاتينية دون الإقليمية بمساعدة إنمائية كبيرة بفضل الشراكات الثلاثية. وتلقت مشاريع و/أو مبادرات للتنمية المستدامة دعما كبيرا من طائفة واسعة من الجهات الشريكة والمنظمات المتعددة الأطراف الإنمائية الشمالية. وقدم الدعم إلى مشاريع تتعلق، في جملة أمور، بالحفظ والاستخدام المستدام للنباتات المحلية وتعزيز تربية الأسماك في المناطق الريفية وتحسين التنوع في مجال تربية النحل في باراغواي، ونقل أفضل الممارسات في الصيد المستدام وبرنامج بعنوان ''غابات الأمازون دون حرائق'' في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ولقيت هذه المشاريع دعما من الشركاء التقليديين، بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان. ومنذ عام ٢٠٠٠، كانت البرامج التي يدعمها الاتحاد الأوروبي تتشكل في اجتماعات القمة الدورية لبلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلبية للطلبات، جرى تحديد ثلاث أولويات للبرامج، تتعلق بالتماسك الاجتماعي؛ والتنمية المستدامة وتغير المناخ؛ وتعزيز التعليم العالي والبحوث. ومنذ عام ٢٠١٠، وجه مرفق

الاستثمار لأمريكا اللاتينية التابع للمفوضية الأوروبية الدعم إلى القطاعات الاستراتيجية الرئيسية. وشاركت شبكة واسعة من الشركاء في مشاريع مشتركة، من بينهم حكومات وطنية وسلطات قضائية وهيئات تشريعية وسلطات محلية ومؤسسات خاصة ومصارف ودوائر أكاديمية.

٣٥ - ويتراوح الدعم المقدم للتعاون الثلاثي في أفريقيا ما بين بناء قدرات الأمن الوطني وتعزيز النتائج في مجال التنمية المستدامة المترتبة على النمو الاقتصادي والحكم الديمقراطي. ومع ذلك، كان هناك دعم متزايد لمبادرات الحوكمة الاقتصادية الرامية إلى تنمية القطاع الخاص وتعزيز التجارة وتحسين الحوكمة الاقتصادية وتعزيز النمو الشامل والمستدام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شرعت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في بذل جهود كبيرة من أجل تحويل ٣٠ في المائة من تمويلها إلى القطاع الخاص والمشاريع ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي. وجاء ذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنمية التي يقودها القطاع الخاص وإقامة شراكات مبتكرة وعالية الأثر بين القطاعين العام والخاص. واستهدفت مبادرات أخرى دعم الاستثمار في المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعلن عن التزام بمبلغ ٥ ملايين دولار لصندوق الطاقة المستدامة من أجل أفريقيا في إطار الجهود التي تبذلها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من أجل إزالة المعوقات التي تعترض سبيل المشاريع التجارية الصغيرة، والتي يواجه معظمها صعوبات تتعلق بعدم كفاية الطاقة. كما تلقى الدعم في إطار التعاون الثلاثي للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، المنشأ لتحسين سبل نقل تحويلات المهاجرين المالية إلى أفريقيا واستثمارها واستخدامها دعما للتنمية في بلدان المهاجرين الأصلية.

٣٦ - واستمر إسهام التعاون التقني الثلاثي في تعزيز قدرات بلدان الجنوب. فالوكالة اليابانية للتعاون الدولي لديها حافظة متنوعة من برامج المساعدة في جميع أنحاء الجنوب، وهي تتراوح بين تقديم الدعم لشبكة جامعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتشييد المساكن المقاومة للزلازل في السلفادور والمكسيك وتعزيز تعليم الرياضيات والعلوم في غرب ووسط وشرق أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي. كما نما باطراد على مر السنين برنامجها الآسيوي - الأفريقي للمشاركة في إيجاد المعارف. وسيجري تعزيز التحالف من أجل تنمية الأرز الأفريقي، وهو مشروع طويل الأمد يشمل خبراء يابانيين في مجال الاستنبات يعملون مع علماء أفارقة في عدة مواقع على تطوير أنواع من الأرز تناسب الظروف السائدة، وذلك في إطار جهود طموحة تهدف إلى مضاعفة إنتاج الأرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليصل إلى ٢٨ مليون طن على مدى السنوات الخمس المقبلة. وفي ماليزيا، يركز برنامجها التدريبي للبلدان الثالثة على توطيد السلام في الأمم المتعددة الثقافات. وفي مؤتمر طوكيو

الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أكدت اليابان من جديد دعمها لتحقيق النمو الاقتصادي في أفريقيا من خلال تعزيز التجارة والاستثمار وتنمية القطاع الخاص بتقديم حزمة من الموارد العامة والخاصة تبلغ قيمتها حوالي ٣٢ بليون دولار، من بينها مبلغ ١٨ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية، على مدى السنوات الخمس المقبلة.

باء – دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٣٧ – تجلت زيادة الوعي بالأهمية الاستراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة في المكانة البارزة التي منحتها الدول الأعضاء لهذا الموضوع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، والدورة السابعة والستين للجمعية العامة، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوارات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٣٨ – وأكدت مجموعة ال ٧٧ والصين من جديد في إعلانها الوزاري لعام ٢٠١٢ أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي هيئة مركزية متعددة الأطراف معنية بوضع السياسات في منظومة الأمم المتحدة يجري من خلالها استعراض وتقييم التقدم المحرز في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، والدعم المقدم له على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة، وتوفير التوجيه العام بشأن الاتجاهات في المستقبل. وخلال اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى الذي يتخلل الدورات والمعقود في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اقترحت مجموعة الـ ٧٧ تحويل اللجنة إلى مفوضية معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعمل على الوجه الأكمل. واقترحت مجموعة الـ ٧٧ أيضا رفع مستوى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كي يصبح صندوقا استئمانيا للتبرعات يعمل على الوجه الأكمل.

٣٩ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعت الدول الأعضاء أيضا إلى تقديم دعم أكثر انتظاما وتنسيقا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، أعادت تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليصبح اسمها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك استجابة لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي دعا المشاركون فيه إلى مزيد من التنسيق والاتساق والمواءمة في

الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وخلال الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٢، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم توصيات محددة لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحسين قدرته على الاستجابة، وفعاليته وكفاءته، وتمكينه من إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وفي الدورة نفسها، وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب منظومة الأمم المتحدة، أحاطت الدول الأعضاء علما بإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي. وخلال اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى الذي يتخلل الدورات المعقود في عام ٢٠١٣، طلبت الدول الأعضاء إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، فضلا عن صناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية، تنفيذ المبادئ التوجيهية على أساس تجريبي وتقديم تقرير عن الدروس المستفادة في هذا الصدد.

٤٠ - وضاعف عدد من وكالات الأمم المتحدة أيضا الجهود من أجل زيادة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساتها وأطرها الاستراتيجية المقبلة وأنشطتها التنفيذية وميزانياتها. واقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أن يكون كل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ''طريقة أساسية للعمل'' في برامجه وعملياته على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. ووصفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في خطتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي برنامج عملها وميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وفي إطارها الاستراتيجي، باعتباره أداة رئيسية لتحقيق نتائج للمنظمة. ووصفه صندوق الأمم المتحدة للسكان، في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، باعتباره استراتيجية محورية للمساعدة الإنمائية. وبالمثل، تم التشديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لمتطوعي الأمم المتحدة، وأدرج في برنامج منظمة العمل الدولية وفي ميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ومن المزمع إدماجه في برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في المستقبل عن طريق استراتيجيتها التنفيذية.

٤١ - ولدعم الحوارات العالمية المتعلقة بالسياسات، دعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى عقد عدد من المنتديات والمؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى بهدف تيسير المناقشات المتعلقة بالسياسات وتبادل المعارف، وتعزيز بناء توافق في الآراء ورصد الالتزامات الحكومية الدولية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشملت هذه المنتديات الحوارية الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن القضاء على

الجوع في أفريقيا، الذي نُظم بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ومعهد لولا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد يسر المنتدى تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بالحد من الجوع في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وصدر عن المنتدى إعلان مشترك دعا المشاركون فيه إلى اتخاذ جميع الشركاء لإجراءات موحدة ومركزة من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، باتباع خريطة طريق تتضمن التزامات ببناء الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد. ويسرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مناقشات مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال المؤتمر العشرين لوزراء الصناعة الأفارقة، الأمر الذي أسهم في زيادة الوعي وإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإعلان الصادر عن المؤتمر. ونظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية اجتماعين أقاليميين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية والموارد الوراثية وحقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. ويسر الاجتماعان تبادل الخبرات بشأن هذه المسائل فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وجرى فيهما تحديد المجالات الممكنة للتعاون في المستقبل. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، جمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بين اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة من أجل العمل سويا على تحديد وتعزيز الممارسات الجيدة في التعاون بين بلدان الجنوب. ومن أمثلة هذا التعاون الأقاليمي برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، الذي يوفر إطارا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منطقة آسيا الوسطى. ويشمل هذا البرنامج، الذي تديره اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، سبعة من بلدان المنطقة[١٢]. وقد برز موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوضوح خلال الاجتماعات التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مؤخرا في كل من أديس أبابا ونيودلهي وفيينا في إطار التحضير لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤.

٤٢ - وأقامت الوكالات المتخصصة، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، شراكات لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاصها. وواصل البرنامج الإنمائي إقامة شراكات استراتيجية مع البلدان ذات الاقتصادات الناشئة وإنشاء مراكز لتبادل المعارف والخبرات. وبفضل توقيع اتفاق تعاون ابتكاري في عام ٢٠١٣ بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة البرازيلية للتعاون التقني والشركة البرازيلية للبحوث الزراعية، تسنى لخبراء من هذه الشركة تقديم خبراتهم التقنية إلى البلدان النامية عن

(١٢) أذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

طريق منظمة الأغذية والزراعة. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بزيادة دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وأطلق برنامج البيئة آلية تبادل معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تربطها صلات بشبكة مراكز الامتياز التي تعمل على تحقيق أهداف الاتفاقية وتدعم تنفيذ خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية.

٤٣ - وأجرت منظومة الأمم المتحدة عددا من التقييمات لأنشطتها المختلفة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي عام ٢٠١٢، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما، لمساهمته في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وشكلت نتائج التقييم ورد الإدارة أساسا لصياغة واضحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٢ أيضا، أجرت منظمة الأغذية والزراعة استعراضا داخليا لعملها على مدى ١٥ عاما، مما سلط الضوء على مجالات التحسين في تنفيذ ورصد وتقييم برنامجها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأجرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقييمات لمركزها المعني بالتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في كل من الصين والهند، مما سلط الضوء على دروس هامة، من بينها الحاجة إلى التركيز على القطاع الخاص في التمويل ونقل التكنولوجيا.

٤٤ - وتشمل مجالات الدعم الهامة الأخرى البحوث والتحليلات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد جرى إعداد عدد من التقارير الهامة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي سلطت الضوء على تزايد إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم التنمية المستدامة والمنصفة في بلدان الجنوب. وتابع التقرير السنوي عن التجارة والتنمية في العالم، وتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، موضوع ''نهضة الجنوب'' عن كثب أكثر من أي مؤلف صادر عن أي هيئة أخرى من هيئات الخبراء. وألقى عدد من التقارير الخاصة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الضوء على جوانب معينة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من بينها تطوير الوقود الأحيائي ونمو التجارة الدولية في الأغذية العضوية. وفي عام ٢٠١٣، نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقريرا سلط الضوء على الفرصة السانحة للبلدان الأفريقية لإيجاد فرص العمل وتعزيز التحول الاقتصادي من خلال التصنيع القائم على السلع الأساسية.

٤٥ - وأضفى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب طابعا مؤسسيا على هيكله المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يضم الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب، والمعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. وقد مكنت الأكاديمية، التي توفر منتجات وخدمات معرفية، شركاء التنمية من الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١٣ خبير في بلدان الجنوب وإلى معلومات عن أكثر من ٣٠٠ تجربة ناجحة في جميع المجالات التي تشملها الأهداف الإنمائية للألفية. وبفضل الرعاية المشتركة والمشاركة النشطة لـ ٢٥ مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة، أصبح معرض Expo ٢٠١٢، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منبرا لتوحيد التفكير والتصرف والأداء على نطاق المنظومة. وخلاله اجتمع حوالي ٠٠٠ ١ من المناصرين والممارسين في مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من القطاعين العام والخاص وشاركوا في وضع حوالي ٦٠ من أنجح الحلول في مجال التنمية المستدامة، بهدف توسيع نطاق التعاون. وأضاف النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، بقوائمه الحالية التي تضم ما يزيد على ٠٠٠ ٤ من التكنولوجيات القابلة للنقل في مجالات الإسكان المنخفض التكلفة والزراعة والصحة والطاقة المتجددة والبيئة، خدمة جديدة مخصصة للمساعدة في مواكبة الطلب على توفير حلول تتعلق بالسياسات والتكنولوجيا يمكنها أن تقدم إسهامات كبيرة لمبادرة ”كل امرأة، كل طفل“.

جيم - القطاع الخاص والمجتمع المدني

٤٦ - تدفع الشركات الموجودة في البلدان النامية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل أوسع نطاقا وأكثر فعالية من أي مجموعة معنية أخرى؛ غير أنها تسهم في استغلال الموارد بأساليب غير مستدامة ليس لها تأثير يذكر، أو أي تأثير على الإطلاق، في تنويع الاقتصادات المحلية. وأبرز أطراف التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي الشركات العملاقة الموجودة في بلدان الجنوب والتي تعمل في تجارة السلع الأساسية وتصنيع طائفة من السلع الاستهلاكية وبناء كل شيء بدءا بالمصانع والطرق وانتهاء بالسدود والسكك الحديدية. وفي المقابل، يكسو ستار من الإغفال عددا لا يحصى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعطي وزنا لعلاقات حسن الجوار فيما بين البلدان النامية. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على سبيل المثال، يرجع لها الفضل في المقام الأول في زيادة حصة المصنوعات في التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة ٦٠ في المائة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هناك اعتراف متزايد بأن هذه المؤسسات لا بد أن يكون لها دور رئيسي في أي استراتيجية ترمي إلى تسريع وتيرة توسيع نطاق تجارة السلع والخدمات، ولا سيما السياحة، بين بلدان الجنوب. وقد أنشأت

أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فرقة عمل تُعنى بوضع استراتيجية للتعاون مع القطاع الخاص.

٤٧ - ويتجلى اعتراف الحكومات بأن الروابط فيما بين بلدان الجنوب تكون أكثر حيوية عندما تحفزها قوى السوق، في قيامها بإنشاء مؤسسات لتعزيز ذلك التعاون. ويوجد لدى كل من الصين والهند مصرف للتصدير والاستيراد لدعم التجارة مع البلدان النامية الأخرى. وفي الشرق الأوسط، هناك البنك الإسلامي للتنمية، الذي يبلغ رأس ماله ٤٤ بليون دولار والذي أنشأته منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية؛ وهو يملك حافظة قروض واستثمارات منتشرة في العديد من البلدان الإسلامية في أفريقيا وآسيا. ويوفر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يبلغ رأس ماله ٩ بلايين دولار، قروضا ميسرة للحكومات والشركات العامة والخاصة على السواء.

٤٨ - وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور فريد لا غنى عنه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ككل، كما تضطلع بدور هام جدا في تنشيط وتمكين الأشخاص الذين لولاها لتُركوا خارج نطاق التنمية، وفي إثارة القضايا المعنوية والأخلاقية التي قد لا تلقى اهتماما لولا ذلك. ولا يمكن إيجاز أنشطة تلك المنظمات بسهولة؛ فلا يسعنا في هذا التقرير إلا أن نشير إلى بضعة أمثلة توضيحية. وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني لا تستهدف الربح عادة، فإن العديد منها يستخدم منطق السوق في تصميم مشاريعه لكفالة استدامتها اقتصاديا. فعلى سبيل المثال، تستخدم منظمة الابتكار: أفريقيا، وهي منظمة غير ربحية تعمل على نشر استخدام الطاقة الشمسية، نموذج الأعمال التجارية البالغة الصغر المطبق في إسرائيل في المرافق التي تشيدها في المدارس الريفية ودور الأيتام والعيادات ونظم ضخ المياه في شرق أفريقيا. ويدرّ كل من مشاريعها البالغ عددها ٦٣ مشروعا حتى الآن ما يكفي من الدخل لتمويل صيانته، ويتولى أخصائيون تقنيون مراقبة تلك المشاريع عن بعد بهدف تقليل تكلفة الرحلات الميدانية.

٤٩ - ويُعدّ مجلس الأعمال التجارية في شرق أفريقيا، الذي يتخذ من أروشا مقرا له والذي يبلغ عدد أعضائه ١٩١ عضوا (من بينهم رابطات جامعة)، مثالا آخر على المزج بين النموذجين الربحي وغير الربحي. ويسعى المجلس إلى تسريع وتيرة التكامل في جماعة شرق أفريقيا عن طريق كسب تأييد الحكومات لإنشاء مكتب إحصائي وتأييد المؤسسات لمسائل الرقابة الاقتصادية والامتثال والإنفاذ.

٥٠ - وتشكل الجماعات المحلية في السنغال وسيراليون وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وليبريا وموريتانيا جزءا من برنامج إقليمي لحماية ثراء التنوع البيولوجي لمصائد الأسماك الساحلية

يحظى بدعم من البنك الدولي. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات السنوية لصناعة صيد الأسماك في تلك البلدان تبلغ ٤,٩ بلايين دولار وأنها تدعم سبل كسب العيش لزهاء ١٠ ملايين أفريقي.

٥١ - وتساعد شبكة أنشأتها رابطة المدن الإثيوبية القائمين على الإدارة في ٢٨ منطقة حضرية إثيوبية في تبادل التجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بمسائل من قبيل الارتقاء بالأحياء الفقيرة وتنفيذ خطط التجديد العمراني.

خامسا - التوصيات

٥٢ - يبين هذا التقرير أن العالم يشهد مطلع عهد جديد من التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية يتسم بما تتيحه توازنات القوة في العالم والتكنولوجيات المتقدمة من فرص جديدة لتوجيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب صوب القيام بالمهمة الأكثر إلحاحا المتمثلة في القضاء على الفقر. وللاستفادة من الفرص الناشئة التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتقليل من المخاطر المتصلة بها، قد ترغب الدول الأعضاء فيما يلي:

(أ) النظر في التدابير اللازمة لتعزيز إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تجديد تشكيل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحديث ترتيبات عملها؛

(ب) النهوض بأوجه تكامل التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال زيادة الحوار السياساتي القائم على الأدلة بشأن المسائل الاستراتيجية الجامعة، مثل توفير المنافع العامة وتطبيق العلوم تكنولوجيا والابتكار في السعي لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز أشكال التعاون المتعدد الأطراف فيما بين بلدان الجنوب من خلال تقديم المساهمات المالية إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحثّ كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الاستفادة من مواطن قوتها لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

(د) تعزيز المؤسسات القائمة المعنية بإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء آليات جديدة، حسب الاقتضاء، من أجل تلبية تطلعات بلدان الجنوب بشكل أفضل لكي يكون لها صوت أقوى ولترجمة التضامن فيما بين بلدان الجنوب إلى إجراءات عملية للتعامل مع نقص الهياكل الأساسية وسرعة التحولات الديمغرافية في بلدان

الجنوب، وهما أمران يقتضيان تقديم حلول جديدة لتلبية احتياجات بلايين الأشخاص الذين ما زالوا يفتقرون إلى الكهرباء والمياه النظيفة والمرافق الصحية والعديد من السلع والخدمات الأساسية الأخرى؛

(هـ) تكثيف دعم التعاون الثلاثي الذي يركز على الأولويات الإنمائية المشتركة مع إشراك الشركاء من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من بلدان الشمال والجنوب؛

(و) تعزيز اتساق وتنسيق الدعم الذي توفره الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال زيادة الموارد البشرية وغيرها من الموارد اللازمة لتحسين فعالية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقديم خدمات الأمانة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي الاتصال بالمنظمات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لحفز تنفيذ إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.